"مرتزقة الصحة".. خبراء مزيفون في مرمى نيران أخصائيي التغذية

تيلكيل عربي- العدد 08 - من 14 إلى 20 يونيو 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

الضرب تحت الحزام..

الحرب الأخلاقية بين الإسلاميين وخصومهم

القانون هو الفيصل

يشدد قادة حزب العدالة التنمية على أن حزبهم ليس إسلاميا، ويقولون إنه حزب ذو مرجعية إسلامية، لكن بغض النظر عن صعوبة التمييز بين الأمرين، فإن الخطاب الديني والأخلاقي حاضر في الحزب، على لسان أمينه العام الحالي والأسبق، وعلى لسان قادته وأعضائه، وهم يقدمون أنفسهم، على هذا الأساس، أمام ناخبيهم.

وعندما تطرح قضية "غش" في الامتحانات، أو "فضيحة جنسية"، أو حتى "التخلي عن الحجاب"، فإن الأمر يُسائل الحزب أولا، لأن "الصورة" المقدمة للناخبين هي على العكس تماما، لذلك يجب أن يحسم أمره، ويختار بين أن يكون حزبا عاديا، كباقي الأحزاب، أو حزبا يسوّق صورة "الطهر" و"العفاف" و"التدين" و"النزاهة" باسم المشترك بين كل المغاربة.

في الدولة التي يطمح إليها المغاربة المتنورون، يجب أن تكون الكلمة العليا للقانون. وفي دولة القانون، يُحاكم الناس بالقاعدة القانونية، ولا شيء غير ذلك.

وهي قاعدة قانونية يضعها "مُشرِّعون" يختارهم الشعب بحرية، وعندما يخالف هؤلاء "المشرعون" القانون يكونون تحت طائلته، وفي ظروف التشديد، مع بداهة تقديم استقالاتهم، حتى قبل أن تصدر الأحكام في حقهم.

يجب أن يحسم "البيجيدي" أمره، بين أن يكون حزبا عاديا، أو أن يسوّق صورة "الطهر" و"التدين" باسم المشترك بين كل المغاربة.

من حيث الخطاب الرسمي لقادة "البيجيدي"، نجد هذا التوسل بالقانون حاضرا، وفي أحيان كثيرة للإشارة على استحياء لمواضيع تتعلق بالدين والأخلاق (نتذكر إثارة مواضيع من قبيل الرهان في التلفزيون وبيع الخمور للمغاربة)، لكن سيادة القانون يجب أن تكون مطلقة! ■

"مرتزقة الصحة"..

خبراء مزيفون في مرمى نيران أخصائيي التغذية بالمغرب

يؤكد أعضاء "الجمعية المغربية لعلوم التغذية والجهات الفاعلة الرئيسية التابعة لها" على أن الكثير من الوصفات، التي يقترحها من يقدمون أنفسهم على أنهم خبراء في التغذية، تنتج عنها مضاعفات خطيرة، مبدين عزما أكيدا على التصدي لمن يسمونهم بـ"مرتزقة الصحة".

المصطفى أزوكاح

مريض يخبر طبيبه بأنه أخطأ في تشخيص مرضه بعد ركونه لرأي أحد الذين يقدمون أنفسهم على أنهم خبراء في التغذية، ومريض يسعى لدى طبيبه من أجل استرجاع ثمن الاستشارة، بعدما وثق في شخص قدم له علاجا بالأعشاب مقابل ثمانمائة درهم، وأشخاص يرددون بأن اللحوم الحمراء تتسبب في السرطان، مستندين في ذلك إلى خلاصات دراسة أنجزت في بلد غربي يختلف فيها نمط التغذية عما درج عليه المغاربة.

الغذاء في خدمة الأمراض غير المعدية

ذلك غيض من فيض الأمثلة التي يسوقها خبراء "الجمعية المغربية لعلوم التغذية والجهات الفاعلة الرئيسية التابعة لها"، الذين يؤكد أن الكثير من الوصفات التي يقترحها من يقدمون أنفسهم على أنهم خبراء في التغذية، تنتج عنها مضاعفات خطيرة، مثل ذلك الشخص الذي أصيب بفشل كلوي أو الشخص الذي استدعى وضعه بتر أحد أعضائه.

يبدي أعضاء الجمعية المغربية لعلوم التغذية والجهات الفاعلة الرئيسية التابعة لها، التي نظمت ندوة صحفية الثلاثاء بالدار البيضاء، عزما أكيدا على التصدي لمن يسمونهم "مرتزقة الصحة"، فالبروفيسور عبد اللطيف بور، رئيس الجمعية، يعتبرون أن الخبرة في مجال التغذية، يجب أن تكون مسنودة بتكريس علمي، يعطي لصاحبه سلطة الحديث عن القضايا المرتبطة بالتغذية، فكل متدخل يجب أن يكون له تخصص في البحث المرتبط بالتغذية في الجامعة المغربية أو له تكوين يؤهله لتمثل رأي الباحثين و تشخيص الحالات التي تعرض عليه، من أجل تقديم المشورة للمريض.

يحذر خبراء الجمعية من مساهمة "مرتزقة الصحة" في تفشي الأمراض غير المعدية، ويؤكدون على أن الحرص على مواجهة الارتزاق الذي يلجأ إليه بعض من يقدمون على أنهم خبراء في مجال التغذية، يجد مبرره في كون أكثر من 29 في المائة من المغاربة يعانون من ضغط الدم، و10,5 في المائة يعانون من ارتفاع الكوليسترول، و20

«

في المائة يعانون من السمنة المفرطة، بعدما كانت في حدود 13 في المائة.
ويشيرون إلى أن الأمراض غير المعدية مثل السكري وضغط الدم، يمكن أن يذكيها نظام التغذية، المتسم بضعف استهلاك الخضر والفواكه واللحوم والبيض مع ارتفاع استهلاك الملح والسكر. ذلك تشخيص يزيد في سوداويته تناول أربع وجبات في الأسبوع خارج المنزل، خاصة في ظل الانتقال للتوقيت المستمر، وعدم ممارسة 84 في المائة من المغاربة لأي نشاط رياضي.
ويؤكد كريم والي، الاختصاصي في التغذية، على أن الأمراض غير المعدية، تكلف المغرب 24 مليار درهم، أي حوالي 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مشيرا إلى أن 11 مليار من تلك الكلفة تهم السكري، ومشددا على أن 2 في المائة فقط من ميزانية وزارة الصحة، أي حوالي 320 مليون درهم، ترصد للوقاية.

ارتزاق يؤجج الأمراض

تبدي الجمعية المغربية للتغذية والجهات الفاعلة الرئيسية التابعة لها ، الكثير من الضيق بأولئك الذي يسعون إلى تقديم المشورة في مجال التغذية، رغم عدم توفرهم على المؤهلات العلمية والمعرفية لذلك، بل إن من أولئك الذين يصفونهم بـ"مرتزقة الصحة"، من يعمدون إلى استثمار معطيات علمية حول التغذية عند الحديث عن التغذية، ويدعمون نصائحهم باللجوء إلى تسخير مسوغات من المأثور ذي الحمولة الدينية، من أجل إقناع جمهورهم.
ويشير البروفيسور عبد اللطيف بور، رئيس الجمعية، إلى أن الخطر الذي يشكله الخبراء المزيفون يتجلى في كونهم يؤثرون على صحة الناس، فعندما يمثل الأشخاص للوصفات التي يقدمونها مرتين أو أربع مرات في اليوم، يتسببون في تفاقم وتعقد حالتهم الصحية، إلى درجة تجعل الطبيب عاجزا عن متابعة حالة مريضه، خاصة عندما يتعلق الأمر بمرض السكر أو ارتفاع ضغط الدم أو السرطان.
ويتصور أعضاء الجمعية أنه في سياق يشهد فيه مجال التغذية تحولات كبيرة، يتدخل مرتزقة الصحة، ويساهمون في العبث بصحة الأشخاص، عبر استثمار مختلف وسائل التواصل، من أجل تمرير رسائل لا تستند على أسس علمية، ما يفرض في رأي كريم الوالي أخصائي التغذية، تحديد وضع الأخصائي الذي يمكنه تقديم النصائح والإرشادات المناسبة، مع الحيلولة دون وصول "مرتزقة الصحة" إلى وسائل الإعلام ومراقبة حضورهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

النصائح التي يقدمها غير المختصين في التغذية قد تحقق نتائج عكسية.

دعوة لتأطير المعلومة الغذائية

ويتصور البروفيسور يوسف أبوصالح، التي تضم خبراء في الزراعة والأحياء وأطباء وصيادلة وتقنيين في مجال الغذاء وأخصائيين في الصحة، واقتصاديين وباحثين في علم الاجتماعي والديموغرافيا، أنه يجب بذل مجهود من أجل تأطير وإضفاء الطابع المؤسسي على المعلومات الغذائية من أجل تفادي الفوضي التي يمكن أن تؤثر في مجتمع يعاني من إكراهات معرفية لها علاقة بالأمية.
ويشير مسؤولو الجمعية إلى أنهم لجؤوا إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، من أجل إثارة انتباهها إلى بعض من يقدمون أنفسهم على أنهم خبراء في مجال التغذية، حيث أضحوا نجوما رأيهم مطلوب من قبل وسائل إعلام، في الوقت نفسه، الذي يقترحون أن تصبح جمعية يفترض العودة إليها من قبل وسائل الإعلام من أجل إجازة أو الاعتراض على مرور بعض الخبراء الذين يقدموا على أنهم خبراء في التغذية.
ويتطلعون إلى تجاوز الفراغ التشريعي الذي يعاني منه المغرب في مجال تأطير العمل في التخصصات في مجال التغذية، على اعتبار أن من الأطباء أو المتخصصين في الحمية Diététiciens، الذين يخضعون لتدريب لفترة قد لا تتجاوز في بعض الأحيان أسبوعا خارج المغرب، كي يحصلوا بعد ذلك على شهادة، يستعملونها من أجل الادعاء بأنهم أضحوا متخصصين في التغذية.
ويعتقد رشيد السايل، مدير مختبر البيولوجيا والصحة بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، أنه يجب المضي في توطيد الشراكة بين الباحثين والمهنيين المتخصصين في التغذية من أجل نشر المعلومة الصحيحة، مع التأكيد على " تنفيذ تدابير الوقاية من عوامل الخطر ذات الصلة بأمراض القلب والشرايين للحد من تطورها بالمغرب". ■

يتطلع المتخصصون إلى سد الفراغ التشريعي في مجال تأطير العمل في التخصصات في مجال التغذية.

الرخص الاستثنائية

تفتح باب الارتشاء والفوضى في تدبير العقار والبناء بالمدن

مخططات التعمير لا يتعدى تطبيقها ما بين 10 و20 في المائة.

تفتح الاستثناءات التي أضحت قاعدة في مجال التعمير بالمغرب الباب أمام الريع والارتشاء، ما يفضي إلى بعض الممارسات في البناء المضرة بجمالية المدن، خاصة في ظل عدم احترام المعايير المفترض الامتثال لها وعدم توفير التجهيزات الضرورية في حياة الناس.

المصطفى أزوكاح

صورة أولى تظهر محلا تجاريا بني فوق رصيف، وصورة ثانية تبرز مقاعد مقهى تحتل الرصيف حارمة الناس من حقهم في المرور، وصورة ثالثة تكشف عن بناء مقام على أرض تربتها زلقة، وصورة رابعة تحيط بأبنية شيدت على أرضية تطل على منحدر، وصورة خامسة تشير إلى تلك المركبات السكنية التي تزحف على الأراضي الزراعية في ضواحي المدن الكبرى، وصورة سادسة تحيل على مأساة انهيار عمارة بحي بوركون بالدار البيضاء.

ارتجال لتدبير العجز

صور مفزعة تلك التي اختتم بها عبد العزيز عديدي، رئيس المنتدى الحضري بالمغرب، تقديمه للمائدة المستديرة، التي نظمتها جمعية محاربة الرشوة (ترنسبارنسي) بالدار البيضاء الاثنين، حول "الشفافية في تدبير العقار الحضري"، والتي جرى التركيز خلالها على الشفافية في تدبير وثائق العمير، والمتمثلة في تراخيص التجزئة والبناء والاستثناءات ورخصة السكن.

تعكس الصور حالات من الفوضى والانفلات القانوني، تؤكد حقائق ترسخت في الأعوام الأخيرة، والتي تتمثل في عدم وجود سياسة استباقية حول التطور الحضري، وتأخر تطبيق مخططات التعمير، التي لا يتعدى تطبيقها ما بين 10 و20 في المائة، وضعف المرونة في القوانين التي تنظم مخططات

«

التعمير ما يفتح الباب أمام الاستثناءات في التراخيص. تلك التراخيص التي تفتح الباب أمام الممارسات المرتبطة بالرشوة والزبونية والحقوق غير المستحقة، حسب مشاركين في المائدة المستديرة، الذين يدعون إلى البحث عن حلول لترسيخ الشفافية، في قطاع التعمير، الذي تتجاذبه مصالح ثلاثية الأبعاد: المصلحة العامة والمصلحة الخاصة والمصلحة السياسية.

وتتجلى أهمية إضفاء نوع من الشفافية في قطاع العقار عبر سياسة التعمير والمخططات المرتبطة بها، في ظل توقع انتقال نسبة الساكنة الحضرية من 63 في المائة ضمن مجمل الساكنة بالمغرب في 2019 إلى 75 في المائة في أفق 2040، ما يستدعي سياسة تعمير تبتعد عن المقاربة التقنية إلى المقاربة الاستراتيجية والاستشرافية.

ويشير عبد العزيز العديدي إلى أن سياسة التعمير ركزت تدبير العجز Déficit المسجل في الأراضي، وهذا ما يفسر التوسع العمراني الزاحف على الأراضي الفلاحية، الذي يحتل ما بين 5 و10 آلاف هكتار في العام منها، ما يدفع إلى توقع أن يأتي التعمير على حوالي 150 ألف هكتار من الأراضي في العشرين عاما المقبلة.

التعمير استند بنسبة 50 في المائة من تراخيص البناء على الرخص الاستثنائية.

تسخير الأراضي الذي يأتي في إطار الاستثناءات، يثير الكثير من التساؤلات لدى الخبراء، الذين يرون أن ذلك يفتح الباب أمام بعض الممارسات التي تحيل على الريع والزبونية، ما ينعكس سلبا على جمالية المدن، التي لا يتم التخطيط لها على المدى البعيد. فالاستثناءات تصبح قاعدة، في ظل عدم تحيين مخططات التهيئة الحضرية التي يمكن أن توضح الرؤية حول مستقبل المدن.

وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة رصدت في قطاعها 101 من مظاهر الرشوة.

140 مليارا لتصحيح الأخطاء

لقد دأبت "تراسبارنسي" على تصنف السكن والتعمير، مع الأمن والقضاء، ضمن القطاعات الأكثر عرضة لظاهرة الرشوة، غير أن وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، رصدت في دراسة لها في ماي الماضي، 101 من مظاهر الرشوة، التي تبدأ تلك المرتبطة بالتخطيط والتدبير الحضري، الذي يهم إعداد والتصديق على وثائق التعمير والتراخيص والاستثناءات، وتنتهي بإنجاز وتسويق المشاريع العقارية.

ووزعت الدراسة مخاطر الرشوة، بين 7 تمس التخطيط الحضري، و5 تخص إعداد العقار، و57 تطاول البناء والأشغال، و32 ترتبط بالتسويق والتوزيع. وتشير، عند تحديد طبيعة المخاطر، إلى تصنيف 27 منها باعتبارها بسيطة، من قبيل استعمال الرشوة للحصول على رخصة بناء أو ملاءمة أوشهادة ملاءمة، و25 مصنفة خطيرة، كأن تستعمل الرشوة من أجل تفادي عراقيل بهدف الحصول على رخصة أو تسريع مسطرة، و5 ينظر إليها على أنها أكثر خطورة من قبيل الإدلاء بفواتير وهمية والرشوة من أجل البناء ليلا. وأبدى أنيس بنجلون، عضو الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، الكثير من الغضب من سياسة التعمير التي تفضي إلى حرمان الناس من سكن لائق ومرافق عمومية محترمة، مشيرا إلى المغرب تبني سياسة في مجال التعمير ستقتضي تسخير 140 مليار درهم، من أجل تصحيح الأخطاء السابقة.

ويتساءل حول غياب المرافق الرئيسية في الكثير من التجمعات السكانية، ضاربا مثلا بمشروع مدينة تامسنا، مشيرا في الوقت نفسه، إلى 20 في المائة فقط من التجهيزات، يتم توفيرها كما تتوقعها مخططات التعمير، التي تحتاج إلى تعبئة التمويلات الضرورية من أجل تجسيدها.

ويتصور بنجلون أنه يفترض وضع مدونة للبناء توضح الأدوار التي يضطلع بين مختلف الفاعلين، خاصة في ظل ملاحظة غياب التنسيق عند منح التراخيص بين

الرقمنة من مفاتيح الحد من المظاهر غير السوية التي يمكن أن تنجم عن تعدد المتدخلين في قطاع التعمير.

الوكالات الحضرية والجماعات المحلية والعمالات، مشيرا إلى أن الجماعات المحلية التي توفر رخص البناء لا تتوفر على الكفاءات التقنية التي تخول لها الحسم، زيادة على البطء في إتاحة بعض التراخيص الذي قد يستغرق في بعض الأحيان بين 12 و18 شهرا، ما يكبد المستثمرين خسائر كبيرة.

الاستثناء يتحول إلى قاعدة

إذا كانت مشكلة تعدد المتدخلين وبطء تطبيق المساطر، قد استأثرت بحيز كبير من النقاش، فأن جدلا كبير دار خلال المائدة المستديرة حول مشروعية الاستثناءات، بين قائل بضرورة وضع حد لها لأنها أضحت قاعدة ينزاح التعامل بها عن طابعها المؤقت، وبين داع لإعادة تأطيرها من أجل الابتعاد بها عن الاختلالات التي قد تشوب الممارسات المرتبطة بها، بل إن هناك من شدد على ضرورة العمل بالاستثناءات على مستوى تراخيص التعمير في إطار نوع من التشاور.

ويتصور عبد الصمد صدوق، نائب الكاتب العام لجمعية محاربة الرشوة، أنه يفترض القطع مع التعامل بالاستثناءات في مجال تراخيص البناء، ملاحظا أن التعمير استند بنسبة 50 في المائة منها على الرخص الاستثنائية، مشيرا إلى أن ثلثي تلك الرخص موجهة للسكن، غير أن يوسف بمنصور، الرئيس السابق لفيدرالية المنعشين العقاريين يعتبر أن التوجه نحو الاستثناءات في منح رخص البناء، جاء في سياق خاص بالمغرب، حيث جرى العمل بها، في البداية بمدينة الدار البيضاء، بعد ملاحظة عدم تجديد مخطط التهيئة الحضرية قبل عشرين عاما، ما استدعى منح استثناءات من أجل توفير السكن الاجتماعي، الذي راهنت عليه الدولة كثيرا، وهو توجه امتد إلى مدن أخرى.

ويلاحظ عبد الرحيم كسيري، رئيس لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن 600 هكتار تسخر في إطار الاستثناءات سنويا، بمعدل هكتارين في اليوم تقريبا. تلك أراض تسخر من قبل الدولة دون مقابل على مستوى التجهيزات التي تبقى ضعيفة، ما يتيح فضاءات سكنية تنعدم فيها أسباب الحياة.

600 هكتار تسخر في إطار الاستثناءات سنويا، بمعدل هكتارين في اليوم تقريبا.

وفي الوقت الذي يشدد حسن سراج، مدير التخطيط الحضري بالوكالة الحضري للدار البيضاء، على أهمية الرقمنة في الحد من المظاهر غير السوية التي يمكن أن تنجم عن تعدد المتدخلين في قطاع التعمير، يعتقد الاقتصادي كمال المصباحي، عضو جمعية محاربة الرشوة، أن الحل يجب أن يكون في بعض الأحيان سياسيا، على اعتبار بعض المظاهر غير السوية المرتبطة بالتعمير لها أسباب تتصل باعتبارات سياسية، ضاربا مثلا بأحد أحياء فاس العشوائية الذي يأوي ما بين 150 و200 ألف نسمة. ذلك من بين الأمثلة الذي دفع النقاش إلى طرح التساؤل مدى وجاهة التدبير المركزي للعقار أو التوجه نحو التدبير الجهوي، بما قد يفضي إليه ذلك من انحرافات، ذات علاقة باستعمال العقار لأهداف انتخابية. ■

الضرب تحت الحزام..

الحرب الأخلاقية بين الإسلاميين وخصومهم

خلال أسبوع واحد، تفجرت بين يدي قيادات العدالة والتنمية قضيتان أخلاقيتان: الأولى تخص البرلماني نور الدين قشبال الذي ضبطت بحوزته ثلاث هواتف نقالة، أثناء اجتيازه امتحانات البكالوريا، لتقرر وزارة التربية الوطنية حرمانه من اجتياز الاختبارات لعامين متتاليين، فيما تخص القضية الثانية هشام الحساني، عضو الحزب بمدينة سلا، الذي يظهر في شريط فيديو وهو يستمني، وهي القضية التي تحقق فيها الشرطة العلمية.

أحمد مدياني

ماعاشه "البيجيدي"، خلال هذا الأسبوع، يتكرر بوجوه أخرى، وعلى فترات متباعدة، وبحيثيات مختلفة؛ إذ لا تزال عالقة في الأذهان قضايا مماثلة، سواء في الحزب أو وسط ذراعه الدعوي: قضية فاطمة النجار وعمر بن حماد بشاطئ المنصورية، وقضية خلع أمينة ماء العينين لحجابها في باريس، وزواج الوزير يتيم بمدلكته.. ملفات وأخرى يجد العدالة والتنمية نفسه فيها في موقع الدفاع، هو الذي ألف الهجوم، بعد أن حمل لسنوات لواء الدفاع عن الأخلاق، بل أنكر على خصومه حقهم في ما يسمونه "حرية شخصية".

هل هذه الحالات مستشرية في الحزب أم أنها استثناءات؟ وكيف تتم معالجتها؟ وهل يقف أعضاء الحزب وقياداته على قدم المساواة، عندما يتعلق الأمر بـ"خروج" على ما يسميه بعض أعضائه بـ"الضوابط الأخلاقية"؟ وهل كل ما يخرج للعلن من هذه الحوادث هو من فعل فاعل يستهدف "الحزب الإسلامي" أم أن الحزب يسقط في "شر أعماله" عندما يعزف على وتر الأخلاق؟

استثناءات ولكن...

يذهب المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، رئيس لجنة النزاهة والشفافية في حزب العدالة والتنمية، في حديثه لـ"تيل كيل عربي"، إلى أن ما يروج أو يظهر، من حين إلى آخر، حول "شبهات" قد تطال أعضاء حزبه، سواء تعلق الأمر بمهامهم أو حياتهم الخاصة، "تبقى محدودة، ولا يجوز عزلها عن ما قد يحدث في جميع الأحزاب السياسية الأخرى وباقي التنظيمات، والتي بدورها تعرف بروز سلوكات غير مقبولة من طرف المجتمع أو تخل بالمسؤوليات التي يتقلدونها".

الرميد: لا يمكن أن أجزم بأن هناك استهداف ممنهج، لكن هناك استغلالا لكل قضية تتعلق بأعضاء الحزب.

هذا الطرح يزكيه عبد العزيز أفتاتي، عضو الأمانة العامة للحزب، والرئيس السابق للجنة الشفافية، الذي يدعو إلى النظر إلى أعضاء العدالة والتنمية على أنهم "جزء من المجتمع المغربي"، الفرق أن "لهم التزام معنوي صارم اتجاه ما ينتمون إليه"، لكن هذا لا يعني أنهم لا يمكن أن يخطئوا، لكن أخطاءهم "ليست نهجا داخل الحزب، ولا تشكل أساسا، بل هي حالات استثنائية"، وعليه "لايمكن أن تضبط سلوكات الجميع".

إيمان اليعقوبي، البرلمانية الشابة داخل حزب العدالة والتنمية، والتي دافعت بشراسة عن البرلماني نور الدين قشيبل في قضية "الغش"، تدعو في حديث لـ"تلكيل عربي" إلى "ضرورة التمييز بين سلوك المؤسسة الحزبية وسلوك الأفراد"، وتضيف: "لم يسبق أن صدر عن حزب العدالة والتنمية كمؤسسة أي موقف يدعم السلوكات التي تخالف ضوابطه أو تخالف الأخلاق والمبادئ العامة المتفق عليها في المجتمع"، لكن في الوقت ذاته، ترفض البرلمانية ما تعتبره "توظيفاً" لمثل هذه الملفات في "مواجهة" حزبها.

وتشدد المتحدثة ذاتها على أنها دافعت عن قشيبل، انطلاقاً من قناعتها بأن "البرلماني لم يضبط في حالة غش، بل هناك جهات تتعقبه واستغلت احتفاظه بهواتفه النقالة لحظة تواجده داخل القسم لاجتياز امتحان اللغة الفرنسية".

هل فعلا هناك استهداف للعدالة والتنمية باستعمال ورقة الأخلاق؟ سؤال يجيب عليه الرميد بالقول: "لا يمكن أن أجزم بأن هناك استهداف ممنهج، أو جهة معينة اتخذت قراراً باستهداف الحزب وأعضائه، لكن هناك استغلالا لكل قضية تتعلق بالأعضاء المنتمين للعدالة والتنمية، ويظهر هذا الاستغلال بشكل واضح من خلال المعالجة الإعلامية".

الأستاذ الجامعي والباحث في علم الاجتماع، محمد الناجي، يرى أن ما يتعرض له "البيجيدي" هو من جنس ما يقوم به.

يقول الناجي في تصريح لـ"تيل كيل عربي": "حزب العدالة و التنمية يتعرض لعملية تعرية، وهذا طبيعي بالنسبة لحزب يدعو إلى الستر في كل حين، ولنكون أكثر رمزية، إلى الحجاب".

ويوضح المتحدث ذاته "أعضاء الحزب مراقبون في كل ما يتعلق بالجسد وطبعا كل ما هو مرتبط بالسياسة. كل سلوكات أعضائه موضوعة تحت المجهر. لسلطات تلعب هنا دور المتلصص ولا يهمها أن تكون الحرب نقية أو لا؛ إذ في كل دول العالم يكون المعارضون تحت أنظار السلطات القائمة، غير أن الحزب الإسلامي يُتَعقَّب هنا في ميدانه المفضل، ميدان حروبه خلال الانتخابات: الأخلاق".

الرميد يؤكد أن حزبه كان ولا يزال ضد خوض الحرب من منطلق الأخلاق.

يتساءل الناجي عن الطريقة التي تم التعامل بها مع ماء العينين وإن كانت تمييزا إضافيا ضد المرأة.

الأخلاق سلاح ذو حدين

الرميد ينفي أن يكون حزبه أطلق في يوم من الأيام شرارة "الحرب الأخلاقية"، عندما يقول، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، بأن المؤسسة الحزبية للعدالة والتنمية "كانت ولاتزال ضد خوض الحرب من منطلق الأخلاق"، ويكشف كيف رفض شخصيا في وقت معين تسريب معطيات عن شخصيات تورطت أو وُرطت في فيديوهات جنسية".

من جانبه، أفتاتي يدعو إلى التمييز بين دفاع الحزب عن الأخلاق، وهي معركة لا يمكنه التنازل عنها، واستخدام ورقة الأخلاق لسن حروب على خصومه، وهي المعركة التي يزعم أن "البيجيدي" يتعفف عن خوضها، حتى وإن كانت مادتها الخام موجودة وبوفرة. "حزب العدالة والتنمية، يقول أفتاتي، كان ولايزال مدافعاً عن الأخلاق انطلاقا من خلفيته المرجعية والتكوين على أساسها لأعضائه، وهذا الخيار لا يمكن التراجع عنه"، لكن بالمقابل يرفض الخوض في الفضائح الأخلاقية لخصومه؛ "هناك ملفات كثيرة نرفض الخوض فيها لأنها مرتبطة بالأعراض والحياة الشخصية للمسؤولين في الأحزاب التي تعارض البيجيدي. هل سبق واستهدفت شخصيات من وازع الأخلاق تنتمي للأحزاب السياسية المعارضة لنا؟ إذا قمت بذلك راه ما نساليش".

لكن قيادة "البيجيدي" ليست على قلب رجل واحد في هذا الموضوع، البرلمانية اليعقوبي ترى أن أعضاء من حزبها "يوظفون فعلا سلاح الحياة الشخصية والخاصة لخصومهم"، بينما هي "كانت ولا تزال مدافعة عن الحريات الفردية للأشخاص مادام أنها لا تؤثر على المسؤوليات السياسية لأعضاء حزبها والتزاماتهم التنظيمية".

هذه التطمينات لاتقنع الناجي، الذي يرى أن "حزب العدالة والتنمية بدوره يعري ويفضح دائما من لا يصلون ولا يصومون رمضان، وأولئك الذين لا يلتزمون، حسبه، بتعاليم الله ورسوله، لهذا يسهل كثيرا أن يرتد ذلك في وجهه".

الحزب، يعتقد الناجي، "يكتشف أخيراً أن أعضاءه مثل باقي البشر لهم ميولات وقصص غرامية. والفرد هنا يخون الحزب بشكل ما، يخدش غطاءه الأخلاقي فلا يستطيع الدفاع عنه". ويعترف الرميد بجانب مما يطرحه الناجي، لكنه يصر على التوضيح بأن "ما يصدر عن بعض أعضاء الحزب لا يمثل المؤسسة الحزبية، ويتم التنبيه له خلال اللقاءات التنظيمية وتوجيه أعضاء الحزب بضرورة الابتعاد عن الخوض في أعراض الناس"، مشيرا إلى أن "الحرب الأخلاقية في التدافع السياسي ليست من مصلحة أحد".

هنا يقدم الرميد مثالا برد فعل الحزب عندما راج حديث عن المثلية الجنسية لأحد المسؤولين، بالقول: "خلال تلك الفترة أتذكر أنه في أول اجتماع للفريق البرلماني مع افتتاح الدورة التشريعية، تناولت الكلمة في البداية، وكنت حينها رئيسا للفريق، وقلت إن أي حديث في الموضوع يعتبر خوضاً في أعراض الناس وهو أمر غير مقبول، وأي تصريح سوف يصدر عن أي عضو في العدالة والتنمية سيكون محط إدانة من المؤسسة الحزبية ولن نتساهل معه".

ويقدم الرميد مثالا آخر شبيها بما وقع مع عضو الحزب الذي ظهر في فيديو جنسي. يقول وزير الدولة "عندما كنت وزيرا للعدل والحريات ورئيسا للنيابة العامة، عرضت علي ملفات لشخصيات عامة تعرضت لنفس الأمر، منهم من قبل دفع المقابل المادي لكي لا تنشر فيديوهاتهم، ومنهم من اختار سلوك مسطرة المتابعة القضائية، وكنت أرفض بشكل قاطع تسريب أي معطيات أو خبر حول هذه الحالات، لأن هذا السلوك، كما قلت في السابق، يعتبر خوضا في أعراض الناس، وهو سلوك مرفوض".

الناجي: العدالة والتنمية يتعرض لعملية تعرية، وهذا طبيعي بالنسبة لحزب يدعو إلى الستر في كل حين.

المرأة الحلقة الأضعف

قضية أمينة ماء العينين مثال صارخ على ما يطرحه الناجي: لماذا تمت معاملتها بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تم التعامل بها مع الوزير محمد يتيم؟ هل الأمر علاقة بتمييز إضافي ضد المرأة، التهمة التقليدية ضد الإسلاميين؟

أفتاتي يعتبر أن هذا الطرح "لا أساس له من الصحة"، ويقول إن لكل قضية سياقها وملابساتها وحيثياتها المختلفة.

في قضية الوزير، يقول أفتاتي "يتيم عضو في المجلس الوزاري وفي المجلس الحكومي، أصدرت في حقه حركة التوحيد والإصلاح بلاغا، وقدم اعتذارا رسميا لأجهزة الحزب حول ما أثير عن خطيبته وطلاقه من زوجته"، والحزب "وجد نفس مضطرا لاحترام التراتبية في مسؤوليات الوزير يتيم؛ إذ لا يمكن أن تتخذ الأمانة العامة في حقه أي قرار وهو عضو في المجلس الوزاري".

أما في قضية آمنة ماء العينين، فيعترف أفتاتي بأن الأمر كان أكبر من اتخاذ قرار في هذا الشأن، ويعبر عن ذلك بالقول: "ما استهدف أمينة كان هادرا، بل حملة لا يمكن مواجهتها، كما أن الصورة لم تكن واضحة منذ البداية ولم نتوصل بالمعطيات بشكل دقيق وصريح". ■

أوريد: هذا رأيي في محمد السادس والإسلاميين والحسن الثاني

خص حسن أوريد مجلة "تيلكيل" بحوار مطول تناول فيه العديد من القضايا الراهنة بالمغرب: التغيير، الديمقراطية، الإسلاميون، الحسن الثاني، محمد السادس، فشل النموذج الاقتصادي، مفارقات الإسلام الرسمي... "تيلكيل عربي" تنقل أهم ما جاء في هذا اللقاء الجديد للمتحدث الأسبق باسم القصر الملكي.

بلال مسجد

في 2011، تمخضت الحركة الاحتجاجية التي اجتاحت المغرب عن بعض المشاريع الإصلاحية الواعدة. هناك من يعتقد أن ذلك كان مجرد قوس قد تم إغلاقه الآن. ما رأيك؟

في السياسة لا يعتد كثيرا بالانطباعات. بلا شك كانت هناك آمال عريضة، وأعتقد أن الغلبة كانت للهاجس الأمني في نهاية المطاف. حين نعكف على التحليل يجب أن نميز بين الأسباب والأعراض. وأختلف مع عدد من أصحاب القرار في كونهم يتعاملون مع الأعراض على أنها أسباب المشكل، وبالتالي يتم مثلا مواجهة المحتجين دون تجشم عناء الانكباب على الأسباب التي دفعتهم إلى الاحتجاج. قطعا، تم القيام بعدد من الأمور، والذين لا يتحركون هم وحدهم الذين لا يخطئون. وأرى أنه لا ضير إن تمت إعادة النظر في بعض القضايا.

هناك مسألة أخرى: صحيح أن السياسة قضية مصالح وأفكار، ولكنها كذلك قضية أشخاص ونخب... الناس في حاجة إلى التماهي مع نخبة معينة حتى يتطلعون إلى بلوغ مُثُلهم. وإن ظهرت خيبة الأمل، فهذا يعني أن النخبة القائمة لا تستجيب لانتظارات الناس.. لا تجسد مُثُلهم.

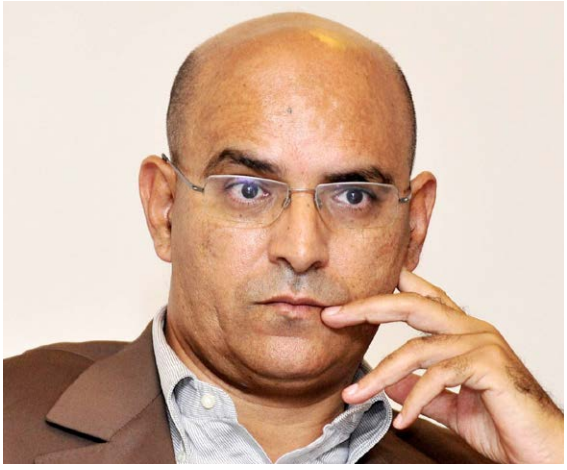

حسن أوريد الناطق الرسمي السابق باسم القصر الملكي.

نحن بلد شاب يحتاج إلى قادة لهم القدرة على إقناع مختلف الشرائح الاجتماعية، وبالخصوص الشباب. والحق أن التطلع إلى الجلوس على مقعد ليس بشيء في السياسة، بل هو مجرد حركية اجتماعية في أفضل الحالات، هذا إن لم يكن وصولية محضة.

هل يمكن لهذه النخبة التصرف والتعبير بكل حرية؟ ألا تخشى على مصالحها، بل وحتى على حريتها؟

ولكن، يجب أن يكون المرء حرا حتى ينتج الأفكار! بطبيعة الحال، يجب التحرك في إطار القانون. صحيح أن هناك قوانين غير مكتوبة يمكن أن تعيق وتحد من التفكير والعمل، ومن الحيوي العمل على تقليص مجال هذه القوانين، حتى نكون منسجمين مع روح الديمقراطية، وهو السيادة الشعبية.

طبعا، هذه الأمور لا تأتي من تلقاء نفسها، وفي العلوم السياسية، يضربون المثل ببريطانيا العظمى التي تطورت بقبولها للأفكار الجديدة والنخبة الجديدة دون إعادة النظر بشكل جذري في البناء برمته، على عكس فرنسا التي عاشت الثورة، وتم فيها محو كل شيء. في تقديري، يجب أن نهتدي بالنموذج البريطاني من خلال قبول الأفكار الجديدة والنخب الجديدة مع الحفاظ على البناء القائم.

لنعد الآن إلى الاضطرابات التي يشهدها العالم، لقد بلغ هذا الوضع درجة أخذ فيها البعض يسائل أحيانا النموذج الديمقراطي، وهو ما يدفع ببعض المجتمعات نحو اليمن المتطرف. بل إن القوى الكبرى، وهي الصين والولايات المتحدة وروسيا، لا يحكمها ديمقراطيون. أليس هذا مثيرا للقلق؟

صدر في الولايات المتحدة قبل بضعة أشهر كتاب حول الانزلاق نحو الفاشية في العالم لـ"مادلين أولبرايت" (كاتبة الدولة الأمريكية السابقة)، وهناك بالموازاة توجه بأمريكا يقول إن الديمقراطية لم تعد أولوية، ويفضل النموذج السلطوي. بلا شك هناك اليوم موضة ذبلت فيها وردة الديمقراطية، إن جاز لي التعبير هكذا. ولكن الديمقراطية تظل، على حد تعبير تشرشيل، النظام السياسي الأقل سوء لتدبير الاختلافات داخل المجتمع، مادمنا

«

لم نجد بديلا له رغم كل نواقصه. لا جدال أننا نعيش اليوم انحرافا، ولكن، في تقديري، لا شيء يمكنه تعويض الديمقراطية.

في نظر بعض المفكرين الديمقراطية "تنافس سلمي من أجل ممارسة السلطة"، وبالنسبة إلى آخرين، هي أولا وقبل أي شيء مجموعة من القيم. ما تعريفك للديمقراطية؟

الديمقراطية أولا وقبل كل شيء فلسفة قائمة على مجموعة من القيم. أما الباقي فهدفه بسط هذه القيم التي يجب أن تنبني على السيادة الشعبية، منشأ هذه الديمقراطية.

على بعد عامين من الانتخابات التشريعية، يجري السؤال على كل الألسن: وماذا لو بقي الإسلاميون في السلطة؟ هل يمتلك حزب العدالة والتنمية ما يكفي من القوة للظفر بتشريعيات 2021؟

دعني هنا أوضح، وإن لم أكن مفوضا لهذا الغرض، أن حزب العدالة والتنمية يمتنع عن تقديم نفسه بكونه "حزبا إسلاميا"، بل هو يقدم نفسه كحزب ذي مرجعية إسلامية. شخصيا لم أتبين الفرق. على كل حال، إذا نظرنا إلى الجانب التنظيمي، يظل الحزب الأقوى لأنه يتوفر على هياكل. فيما يخص المشروع المجتمعي، لا يقترح شيئا ذا بال، ويكتفي بتوظيف الأفكار التي ينتجها التكنوقراط.

بعض علماء السياسة يؤكدون أن النظام "لا يحب" الإسلاميين. ما هو سبب هذا النفور؟

إنك تأتي بحكم لا يمكنني اعتماده ولا نفيه. لا ريب، كانت هناك مرحلة – قبل حركة 20 فبراير- لم يكن ينظر فيها بعين الرضا إلى العدالة والتنمية، ولكنه بعد ذلك اندمج بشكل جيد في القالب. ومع ذلك من الصواب القول إنه يتوفر على مرجعية لا تنسجم مع مرجعية الدولة. وبإبرازه للشرعية الدينية، فإنه يصطدم مع شرعية النظام التي لها أسس دينية كذلك. كما أن التصور الإسلامي في عمومه، وتصور العدالة والتنمية بالخصوص، لم يكن يتناغم مع البنية التكنوقراطية، ولكن الوضع تغير، فـ"البيجيدي" انصهر بشكل جيد في المشهد ولم يعد يسائل توجهات الدولة ولا خياراتها الثقافية والاجتماعية.

"البيجيدي" اندمج في "القالب" حسب أوريد.

في الاتجاه ذاته، ألا تلمس تناقضا بين الإسلام المعتدل الذي ينادي به القصر (أداء الأذان أمام البابا، بعض الخطب الجريئة لمحمد السادس حول تفسير الإسلام...)، وبين الإسلام الأكثر تشددا الذي نجده في المواعظ الدينية، والمقررات المدرسية وبعض وسائل الإعلام؟

لدينا اليوم ورش كبير، وأناس يتحلون بالجدية، داخل الرابطة المحمدية للعلماء وغيرها، يعكفون على هذه القضية. وصدرت توجيهات للتفكير في المناهج المدرسية. هذا يبرهن أن هناك وعي بهذا التباين، ولكن كل هذا لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها. إلا أن ما يهمني كمثقف هو "تحديث" المغاربة حتى يكون بمقدورهم العيش في انسجام مع زمنهم، بإسلام لا يقصي الآخر، ولا يمكنهم الاندماج في عصرهم سوى عبر الورش الهائل للتعليم. وأقول في كتابي "الإسلامي السياسي في الميزان" إننا أمام مدرستين:

"البيجيدي" انصهر بشكل جيد في المشهد ولم يعد يسائل توجهات الدولة ولا خياراتها الثقافية والاجتماعية.

الدولة تسعى إلى تحديث الإسلام، ومدرسة الإسلاميين الذين يريدون أسلمة الحداثة. أنا مع تحديث المسلمين، وبالتالي، المغاربة.

صرحت مؤخرا بأن المخزن ليس دولة، بمعنى؟

إن الدولة نتاج مسار رأى النور في الغرب. فيما يخص المغرب، استعرت الصورة التي وظفها بوحمارة الذي كان يقول إن المخزن خيمة ساريتها هي السلطان وأوتادها هم القياد (أو الخدام). فالمخزن ليس هو السلطان وحده، بل هو العنصر الأساسي في بنائه. وهنا أقول بكل بساطة يجب الانتقال من الخيمة إلى البناء الصلب، إلى المؤسسات، إلى إرساء التوافق بين الوظائف والأجهزة. لم يكن هذا التوافق يتحقق عندما دائما. فالدولة تقوم على مبدأ أساسي: دولة القانون، أي ما يسميه البريطانيون "the rule of law" (القاعدة القانونية) في مواجهة سلطة الأمير. فهذا ما يقيم الدولة، وآمل أن يتطور المخزن إلى مرتبة الدولة.

استعرت الصورة التي وظفها بوحمارة لتوضح أن السلطان ليس سوى قطعة من القطع التي تشكل المخزن. وفي كتابه "المغرب والحسن الثاني" تساءل عبد الله العروي إن كان المغرب هو الذي صنع الحسن الثاني أم العكس. بم يوحي لك هذا التساؤل؟

في هذه الحالة صنع كل منهما الآخر. فقد

أوريد يذكر للملك محمد السادس إشارته لمحدودية النموذج الذي كان يروج له التكنوقراط.

كان الحسن الثاني متشبعا بالإرث التاريخي للمغرب، مسكونا بالذاكرة الجماعية، ولكنه كذلك شكل المغرب: إلى جانب تشبعه بالتقاليد، تلقى الرجل تربية حديثة. وفي تقديري، أَحْسَنَ توظيف الإرث الاستعماري، وأعتقد أن حظ المغرب يكمن في: ليوطي، الذي لم يقطع مع تقاليد المخزن، والحسن الثاني وكل أعضاء فريقه الذين لم يقطعوا مع الإرث الاستعماري. مع ليوطي حافظنا على مرجعيات، ومع الحسن حصلنا على أدوات قوية(...).

وماذا عن محمد السادس؟ هل يمكن القول إن لديه نموذجا خاصا أو فلسفة يهتدي بها في تصوره للسياسة؟

أخشى ألا تكون لدي المسافة الضرورية للخوض في الموضوع. فقد كنت داخل الجهاز لفترة من حياتي، وأخشى ألا تتحلى نظرتي بالموضوعية اللازمة. ولكن، لا يمكن إنكار أنه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، هناك وعي بمحدودية النموذج الذي كان يروج له التكنوقراط.

في ديوانك "ما يقوله القصب"، تركز، وهذا أمر نادر، على جراحك.. على قصص حبك، على ماضيك... هل تساورك بعض خيبات الأمل؟

في الحياة الخيبة ليس أمرا سيئا. ما يمكن أن يأسف عليه المرء هو الندم، إن جاز لي التعبير. الخيبة تشحذ المرء بينما الندم يمحقه. وعلى كل حال، كان هناك مسار، وهل هناك مسار بدون فترات صعود وهبوط؟

لما كتبت هذا الديوان، تركت لمشاعري الحبل على الغارب، سواء على المستوى المهني أو العاطفي. وفعلت ذلك بلغتي، الأمازيغية. كان بمثابة "التطهير" (catharsis) بالنسبة إلي. على أي، الخيبات أمر طبيعي في حياة الإنسان. والأهم هو مواصلة السير قدما. في لحظة ما نحس أننا في أمس الحاجة إلى أن "نشدو الأرض" كما نقول في الدارجة والأمازيغية، حتى نعرف أين نحن ونضمد جراحنا، ولكن طبعا دون أن نصير سجناء لها.

الدولة تسعى إلى تحديث الإسلام، والإسلاميون يريدون أسلمة الحداثة وأنا مع تحديث المسلمين.

ليس لدينا الكثير من رجالات الدولة المثقفين. هل وظيفة رجل الدولة تسجن الأفكار؟

أنت تعرف تلك العبارة الشهيرة: "الوزير يستقيل أو يغلق فمه". لما تكون داخل الجهاز يتعين عليك احترام قواعد اللعبة. والكتابة فعل تحرري أولا وقبل أي شيء. الكتابة أفكار لا يمكن التعبير عنها إن لم نكن أحرارا. طبعا، لا وجود لحرية مطلقة، فقط نتفاوض، نقضم من هنا وهناك، نفحص المشهد... ثم هناك التكتيك، الاستراتيجية، الانسحاب، كل هذا حسب اللحظة والسياق.

هل تحس بأنك أكثر حرية اليوم؟

لا أشكو من الإكراهات الإدارية، ولم أطلب من أي أحد الإذن للقائك، ولا ما يجب علي قوله. فلا قيمة للحرية أن لم تكن في خدمة المُثُل(...). ■

إيلان بابي..

مؤرخ إسرائيلي يفضح التطهير العرقي في حق الفلسطينيين

في الوقت الذي يسعى عرابو "صفقة القرن" إلى شراء راحة الضمير بقوة الاقتصاد وإغراء المال، يدعو المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي إلى ضرورة اعتراف الدولة، التي تعلي من شأن جوهرها الصهيونية، بما اقترفته في حق الفلسطينيين من تطهير عرقي خطط له الآباء المؤسسون والقبول بعودة اللاجئين والاحتكام للديمقراطية.

المصطفى أزوكاح

"المسألة الفلسطينية هي القضية البسيطة والمرعبة لتطهير فلسطين من سكانها الأصليين، وهي جريمة ضد الإنسانية، أرادت إسرائيل إنكارها وجعل العالم ينساها. إن استردادها من النسيان واجب علينا". تلك خلاصة أعمال المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي، الذي اضطر لمغادرة بلده، بعدما نبذ شعبيا وأكاديميا.

المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي.

الحقيقة رغم النبذ

صدح بحقيقة مفادها أن الفلسطينيين تعرضوا للتطهير العرقي في 1948، معتبرا أنه يتوجب على إسرائيل، إذا ما خلصت نيتها في تحقيق السلام، الاعتراف بما اقترفته في حق الفلسطينيين والقطع مع التوجه الصهيوني للدولة، ولم يكف عن التحذير من عمليات "ترانسفير جديد" بعد اتفاقية أوسلو المفيدة في تصوره لإسرائيل. يؤيد حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال وينادي بعودة اللاجئين، ولم يكتف بالدعوة لذلك، بل أطلق مؤتمرا حول عودة اللاجئين الفلسطينيين المهجرين في 1948، ودعا إلى مقاطعة المؤسسات التعليمية الإسرائيلية، معتبرا أن الضغط الخارجي يمكن أن يساعد على وضع حد لأسوأ احتلال في تاريخ البشرية.

هرب أبواه من الاضطهاد الناري، وحلا بفلسطين في 1930، حيث رأى النور في 1954. لم يستسلم للرواية الإسرائيلية حول ظروف تأسيس دولتهم، وهو ما كشفه عنه عبر رسالة الدكتوراه حول بريطانيا والصراع العربي الإسرائيلي، التي أشرف عليها المؤرخ العربي ألبرت حوراني. عندما شرع في الحديث عن التطهير العرقي الذي تعرض له الفلسطينيون، تعرض لمضايقات سياسية وأكاديمية، وصلت إلى درجة مطالبته بالاستقالة من جامعة حيفا التي كان يدرس بها، قبل أن يختار الرحيل إلى إنجلترا.

يقول "أصبح من الصعب جدا علي أن أعيش في إسرائيل(..)، لقد تمت مقاطعتي في الجامعة، وظهرت محاولات لفصلي من وظيفتي، وأصبحت مكالمات التهديد يومية. لم يتم إظهاري كعنصر تهديد للمجتمع الإسرائيلي، ولكن شعبي اعتقد أنني ربما أكون مجنونا أو بعيدا عن الواقع. وبعض الإسرائيليين اعتقدوا أنني مرتزق لخدمة العرب".

قنبلة في كتاب

واجه الأكاذيب الصهيونية بالكثير من القوة والشجاعة، ولم يكن يملك سوى حقائق

«

يدعو إيلان بابي إلى العيش المشترك بين اليهود والعرب، عبر الاحتكام للديمقراطية وليس القمع.

تاريخية، لم ترض حراس المعبد في إسرائيل، الذي لم يرق لهم زعزعته للرواية الرسمية التي روجت لها الحركة الصهيونية، التي كانت تؤكد على أن مغادرة الفلسطينيين لقراهم، كانت من الآثار الجانبية للحرب.

إيلان بابي من المؤرخين الجدد في إسرائيل، صدر له في 2006 كتاب "التطهير العرقي في فلسطين"، كتاب كان له مفعول القنبلة في إسرائيل، فقد بنى أطروحته على أن ماحدث في 1948، لم يكن من الآثار الجانبية للحرب، بل جاء تطبيقا لمخطط تطهير عرقي مخطط له عن سبق إصرار وترصد.

سعى الكثير من الباحثين الذين أدرجوا ضمن "المؤرخين الجدد" إلى دحض الرواية الإسرائيلية الرسمية، عبر التأكيد على أن التشديد على هاجس التهجير القسري للفلسطينيين لدى القادة الصهاينة الذين أرادوا تأسيس كيان إسرائيل على حساب السكان الأصليين.

غير أنه في الوقت، الذي شدد مؤرخون، ضمن ذلك التيار الأكاديمي، على أن التهجير لم يأت نتيجة خطة مسبقة، مؤكدين، في بعض الأحيان، على هجرة الفلسطينيين، جاءت استجابة لدعوات الأنظمة العربية، وذهب إيلان بابي إلى أن ما لاقاه الفلسطينيون في 1948 جاء تطبيقا لخطة للتطهير العرقي معدة سلفا.

تطهير عرقي.. متواصل

ينقض إيلان بابي وصف "النكبة"، الذي يعتبر التشديد عليه نوعا من السعي إلى عدم تحميل المسؤولية للحركة الصهيونية، فهو يرتكز في فضحه للتطهير العرقي على وثائق جرى إخراجها من دائرة السرية بعد خمسين عاما على ما حدث في 1948.

تلك وثائق سهلت لأيلان بابي على الوقوف على الوسائل التي اعتمدتها الحركة الصهيونية من أجل طرد الفلسطينيين من أرضهم، وقد ساعدته الوثيقة التاريخية على إيراد أسماء الذين تولوا تنفيذ مخطط التطهير والتعرف على أسماء القرى والبلدان التي ذبح أهلها.

يؤكد على أن التطهير العرقي رعته المليشيات التي قادها ديفيد بن غوريون الذي قال في مذكراته: "إني مع الطرد الإجباري، ولا أرى أي شيء غير أخلاقي فيه".

هذه القناعة لدى بن غوريون، وجدت ترجمتها عبر خطة "داليت"، التي استدعت تقسيم فلسطين إلى 12 منطقة، مع توجيه أوامر للمسلحين الصهاينة بنشر جو من الخوف ومحاصرة وقصف القسري وإضرام النار في المنازل وتهجير السكان الأصليين وقتل كل حامل للسلاح أو من يستطيع حمل السلاح، بل إن التعليمات شددت على وضع الألغام تحت أنقاض المنازل، من أجل قطع دابر كل من يحاول العودة إلى منزله.

وكان من نتائج تلك الخطة، كما يوضح إيلان بابي، احتلال 200 قرية فلسطينية وتهجير 250 ألف فلسطينية بين التاسع من أبريل وماي 1948، بل إن المؤرخ يشير إلى أن مليشيات الصهاينة، أمعنت في تطبيق خطة التطهير العرقي، عبر المضي في القتل في 531 قرية ومدينة بين قرار التقسيم وماي 1948.

يؤكد بابي، الذي ينشط بمعية مفكرين عالميين كبار من أمثال نعوم تشومسكي، من أجل دحض الرواية الإسرائيليين الغالبة بقوة الدعم السياسي والإعلامي، على أن خططا أخرى نفذت من أجل القضاء على الفلسطينيين الذي لم يرعبهم التهديد، وذلك عبر مصادرة الأراضي ونهج سياسة التمييز العنصري.

ويكشف عن تواطؤ سلطات الانتداب البريطاني، التي غضت الطرف عما كان يقترفه الصهاينة، بينما كان عليها حماية السكان، فقد سحب الانتداب البريطاني الذي كان يتوفر على قوات يصل عددها إلى 75 ألف بفلسطين، الشرطة ورفض الاستعانة بقوات أممية، و لجأ إلى نزع سلاح الفلسطينيين.

ينادي إيلان بابي بالعيش المشترك بين اليهود والعرب، معتبرا أن ذلك يمكن أن يتجسد عبر الاحتكام للديمقراطية، وهو شرط تتنكر له إسرائيل. ففي "أكبر سجن على الأرض"، الذي أصدره بمناسبة مرور 50 عاما على حرب 1967، يكشف أن الصهيونية حالة بنيوية، وليس معطى عابرا، حيث يركز على مواصلة التطهير العرقي بطريقة تدريجية، عبر التدابير الاستيطانية وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وتشديد عمليات المراقبة، ذلك يثير غضب الفلسطينيين، الذي يمكن أن ينخرطوا في انتفاضة ثالثة. ■

يعتقد بابي أنه يتوجب على إسرائيل الاعتراف بما اقترفته في حق الفلسطينيين والقطع مع التوجه الصهيوني للدولة.

بالأرقام..

الأسر المغربية تقول كل شيء عن تعليم أبنائها

قدم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي نتائج البحث الميداني الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول "الأسر والتربية: تصورات، انتظارات، تطلعات وتكلفة"، وهو البحث الأول من نوعه الذي يستطلع رأي الأسر في عدد من القضايا المتعلقة بتمدرس أبنائهم وبالتربية المدرسية عموما.

رحمة بورقية، رئيسة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقدم نتائج البحث.

موسى متروف

كان الهدف من البحث، الذي قدم يوم الأربعاء، معرفة تصورات الأسر المغربية، وتطلعاتها وانتظاراتها في ما يتعلق بتعليم أبنائها، ومدى رضاها عن المدرسة المغربية، وكذا تحديد اختيارات الأسر المرتبطة بنظامي التعليم العمومي والخاص، وقياس تكلفة التعليم بالنسبة للأسر.

التأخر المدرسي

شملت العينة 3000 أسرة مُنتقاة عن طريق السحب العشوائي، موزعة على مختلف جهات المملكة بالتناسب، منها 2000 أسرة بالوسط الحضري و1000 بالوسط القروي، من خلال أسلوب المقابلات الشخصية، والتي قام بها 45 باحثا مدرَّبا، حسب المجلس.

ومن نتائج البحث، ما يتعلق بالتأخر الدراسي بين الأسلاك، حيث كشف أن التأخر، بالمقارنة مع السن المبدئي بالسلك، يرتفع كلما تم التقدم في الأسلاك التعليمية؛ فنسبة 45%من تلاميذ السلك الثانوي التأهيلي متأخرون بالمقارنة مع السن المبدئي للسلك، كما يسجل 38% من التلاميذ تأخرا عمريا بالسلك الثانوي الإعدادي، و17,2% متأخرون في السلك الابتدائي.

بين القطاع العام والخاص

بالنسبة لتوزيع التلاميذ بين القطاعين العام والخاص، يتابع 84,1% من الأطفال بين 3و22سنة، دراستهم في مؤسسات القطاع العمومي، و15,9% بالقطاع الخاص.

ويفيد البحث أن القطاع الخاص يتميز بكون النسبة الأكبر المتمدرسة به هي من تلامذة السلكين الأولي والابتدائي، وذلك بنسبة 83,4%، فيما يدرس 11% منهم بالسلك الثانوي الإعدادي و6% فقط هم متمدرسون بالسلك الثانوي التأهيلي أو العالي.

عدم التمدس

بالنسبة لعدم التمدرس، يكشف البحث أن نسبة الأطفال غير المتمدرسين والذين لم يلجوا أبدا المدرسة ترتفع أكثر عند الشباب من 18 إلى 22 سنة وذلك بـ8,2%.

كما ترتفع النسبة عند الأطفال من 6 إلى 11 سنة بـ4,5% وعند الأطفال من12 إلى 14سنة بـ0,8% وهي الفئة التي يفترض أن تكون في المدرسة، لأنهم في سن إلزامية التعليم.

الانقطاع

الذين ولجو من الأطفال والشباب بين 6 و22 سنة: المدرسة وانقطعوا عن دراستهم دون الحصول على الشهادة بلغوا 19,8%

«

في المجموع، فيما بلغت نسبة الانقطاع 23,9% في الوسط القروي و13,1% في الوسط الحضري. وبالنسبة إلى أسباب الانقطاع الأكثر ذكرا من طرف الأسر، فهي الفشل الدراسي في الامتحانات والتكرار، بنسبة 33,8%، وضعف دخل الأسر والفقر اللذان يشكلان السبب الثاني للانقطاع، وذلك بنسبة 11,7%.

الشواهد المحصل عليها

بالنسبة إلى البالغين من العمر 15سنة فما فوق، لم يحصل 50,1% منهم على شواهد، فيما حصل 18,6% منهم على شهادة التعليم الابتدائي، و14,5% حصلوا على شهادة الدراسة بالإعدادي و7,2% حصلوا على شهادة الباكالوريا، و7,5%حصلوا على دبلوم عال و2,1% على دبلوم للتكوين المهني.
ويبقى أفراد الأسر المقيمة بالوسط القروي الأقل حصولا على شهادة من أولئك المقيمين بالوسط الحضري، فنسبة 69,2% من الأفراد بالوسط القروي أكثر من 15 سنة دون شهادة، مقابل39,4% بالوسط الحضري.

الإنفاق على الدراسة

وبالنسبة على الإنفاق الدراسة، يكشف البحث أن الإنفاق على طفل متمدرس في الخاص والعمومي، برسم السنة الدراسية 2018-2017، يقدر في المتوسط العام بـ2679 درهم حسب الأسر، في مختلف الأسلاك التعليمية. وحسب سلك التعليم، يصل الإنفاق العام للأسر برسم سنة 2018-2017

يبلغ الإنفاق الفردي 11.934 درهم بالقطاع الخاص، مقابل 938 درهم بالقطاع العام.

إلى 3100 درهم للطفل بالتعليم الأولي، 2508 درهم للطفل بالتعليم الابتدائي، 2508 درهم للطفل بالتعليم الثانوي الإعدادي، و3454 درهم للطفل بالتعليم الثانوي التأهيلي. ويبلغ الإنفاق الفردي 11.934 درهم بالقطاع الخاص، مقابل 938 درهم بالقطاع العام. ويرتفع متوسط الإنفاق للطفل المتمدرس مع مستوى الدخل، حيث يبلغ تمدرس الطفل المنحدر من 10% من الأسر الميسورة 13,3 مرة تمدرس الطفل المنحدر من 10% من الأسر الفقيرة. وقد صرح مايقارب 19% من الأسر أنهم استدانوا لتغطية تكاليف الدخول المدرسي لأطفالهم.

جدل المجانية

وبالنسبة للموضوع الحساس المتعلق بالمساهمة في مصاريف المدرسة العمومية، أفاد 77,6% من المستجوبين (25 سنة فما فوق) أنهم ضد المساهمة في مصاريف التمدرس بالمدرسة العمومية، وبلغت النسبة في العالم القروي 83,6%، وفي العالم الحضري 74,5%. في المقابل، كان 18,6% في المجموع مع المساهمة، وبلغت النسبة في العالم الحضري 22% وفي العالم القروي 12%. والجدير بالذكر أن الفارق بين النسب بين الرأيين يعود إلى الذين صرحوا بأنهم "لايعرفون". وبالنسبة للأفراد الذين رفضوا المساهمة، فإن السبب الرئيسي للرفض، حسبهم، هو أن المدرسة العمومية يجب أن تبقى مجانية، وذلك بنسبة 64,9% منهم، فيما أرجع 31,3% منهم موقفه إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة.

إشكالية الجودة

اعتبرت 52,2% من الأسر في المتوسط أن المدرسة ضامنة لتعلم جيد، فيما يظن 44% منهم العكس؛ أي أن المدرسة تقدم تعليما سيئا. وصرح 3,2% من المستجوبين أن ليس لهم رأي مستقر في المسألة. وترى 60,4% من الأسر من بين أسر الوسط القروي أن المدرسة تقدم تعليما جيدا، وتنخفض هذه النسبة إلى 49,2% من بين الأسر بالوسط الحضري.

الدين في الأخير

ذكر 86,2% من البالغين 25 سنة فأكثر "تعلم القراءة والكتابة"، كأهم دور للمدرسة؛ فيما تم ذكر ثلاثة أدوار أخرى بشكل أقل؛ وهي "ضمان مستقبل الأبناء" بـ65,2%، "تعليم الثقافة للطفل" بـ54% و"تأهيل الطفل للنجاح المهني" بـ43,4%. والمثير أن "تلقين القيم" و"تعليم مبادئ الدين" لم يتم ذكرهما إلا من طرف 33,4% و25,7% على التوالي من طرف البالغين المستجوبين. واعتبرت أغلبية الأسر (92,4%) أن المدرسة مهمة للذكور والإناث على حد سواء.

آفاق الدراسة

يلاحظ أن المهن الأكثر اختيارا من طرف الأسر للأبناء (26,2%) تنتمي لفئات المهن الحرة غير المتجانسة (طبيب، ومحام، ومهندس) ولمناصب في القطاع العمومي (28,2%)، وهي متبوعة في الدرجة الثانية بمهن محددة بدرجات متفاوتة مثل دركي، وشرطي، وجندي، وعون سلطة (11,3%)، أو مدرس (8,8%) أو موظف سامي في الدولة (8,7%). وفي مايتعلق بالإناث، هناك تفضيل كبير من طرف الأسر للمهن الحرة ولمهن التدريس. ويبقى التركيز على القطاع العمومي أكثر تفضيلا لكن بشكل أقل من الذكور. بينما المهن مثل دركية/شرطية/جندية،موظفة سامية بالدولة،منصب عالي في السلطة والية/عاملة/قاضية/ضابطة.. إلخ، وبشكل أقل رئيسة مقاولة تفقد أهميتها بالنسبة للبنات وهو ما يحيل على الصور النمطية التي يعرفها المجتمع، حسب محرري البحث. ■